ECRF
المفوضية المصرية للحقوق و الحريات
Egyptian Commission for Rights and Freedoms

اتجاه الدولـة
لزيادة دور القطاع الخاص
في العملية التعليمية

ورقة سياسات

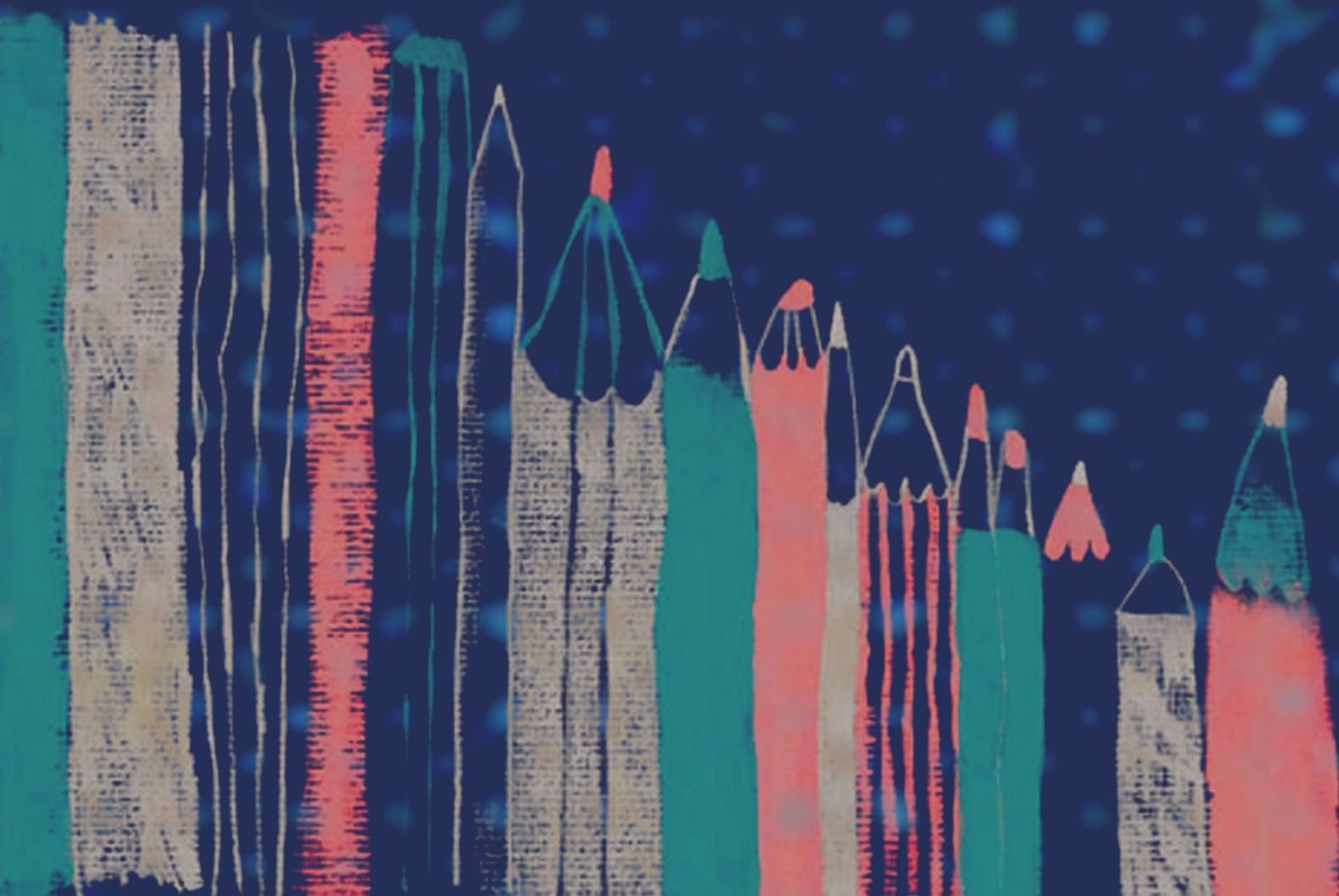

اتجاه الدولة لزيادة
دور القطاع الخاص
في العملية التعليمية
ورقة سياسات

الناشر
المفوضية المصرية للحقوق والحريات
WWW.EC-RF.NET
Info@Rights-Freedoms.ORG

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي
نَسب المُصنَّف - الترخيص بالمثل ٤,٠ دولي.

اتجاه الدولة لزيادة
دور القطاع الخاص
في العملية التعليمية

ورقة سياسات

إعداد
محمد مصطفى
الباحث في ملف الحق في التعليم
المفوضية المصرية للحقوق والحريات

مقدمة

مع اقتراب بداية العام الدراسي القادم 2020/2019 الذي يرجح فيه استمرار الحكومة المصرية فيما بدأته في العام الدراسي السابق 2019/2018 والذي تم فيه تطبيق بعض من رؤية الحكومة في النظام التعليمي الجديد والذي لم تتضح بالفعل معالم مكوناته بعد ولم تقم وزارة التربية والتعليم بنشر الخطة الزمنية الفعلية لتطبيقه. في الأشهر الأولى للسنة الدراسية قبل الماضية تصدرت تصريحات وزير التربية والتعليم والتعليم الفني أ.د طارق شوقي الصحف حول تطوير المنظومة التعليمية ورقمنتها. وتعددت التصريحات حول معضلة مجانية التعليم ومستوى أنفاق الأسر المصرية على التعليم ومستلزماته الدروس الخصوصية ومقارنتها بالمصروفات الدراسية. ويتضح من تصريحات وزير التربية والتعليم وأيضا حديث رئيس الجمهورية عن مجانية التعليم ما تنتوي الحكومة الحالية تطبيقه على النظام التعليمي. ففي جلسة خاصة بالبرلمان المصري نشرت الصحف أقوال حول حديث وزير التربية والتعليم عن وضع مجانية التعليم الحالي والاستحقاق الدستوري لها.[1]

انهالت موجه واسعة من الانتقادات لحديث نقلت عنه الصحافة الوزير حيث تصريحات مثل: "**مجانية التعليم لا يجب أن تترك بلا نقاش**" و"**مجانية التعليم تكون لمن؟**" و"**هل المجانية لمن ينجب طفلين كما هي لمن ينجب 10 أطفال؟**"[2] الذي اضطر للتراجع عنها أمام سيل الانتقادات الذي وجهت له، لكنها في النهاية تعبر عن سياسات الحكومة المصرية الحالية التي ترى أنه على المواطن أن يدفع مقابل كل خدمة يتلقاها (بالإضافة للضرائب التي يدفعها بشكل مباشر أو غير مباشر)، وأن المواطن ينفق أموال كثيرة على التعليم في أماكن غير شرعية ومن الأفضل تحويل جهة الإنفاق إلى الدولة حتى تستطيع الدولة تخفيف الأعباء المالية والمتمثلة في دعم التعليم.

رغم أن الدستور المصري لعام 2014 ينص في المادة (19) على أن "التعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن 4 %من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها." إلا أنه تتضح نية الدولة في التخلي عن التزامها الدستوري بضمان مجانية التعليم كما تخلت عن الالتزام بمعدل الأنفاق عليه.[3]

تستهدف الورقة تقديم بدائل للسياسات العامة التي تنتوي الحكومة المصرية الاستمرار في تطبيقها فيما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص في النظام التعليمي الجديد، تتوافق مع المعايير الدولية للحق في التعليم بحسب القانون الدولي والاتفاقيات التي وقعت عليها الحكومة المصرية.

---

[1] ياسمين محمد. 2018. طارق شوقي يوضح حقيقة طلبه إلغاء مجانية التعليم. مصراوي. 11 نوفمبر. أخر وصول: 25 نوفمبر 2018. https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2018/11/11/1460389/%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D9%82-%D8%B4%D9%88%D9%82%D9%8A-%D9%8A%D9%88%D8%B6%D8%AD-%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%B7%D9%84%D8%A8%D9%87-%D8%A5%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85

[2] المصدر السابق

[3] محمد يوسف. 2018. "دستورية أم لا؟".. موازنة التعليم تفجر أزمة تحت قبة البرلمان. الوطن. 4 يونيو 2018. أخر وصول :

بجانب تحليل إشـكاليات وضـع المدارس الخاصـة في مصـر وقدرة المصـريين على التعليم الخاص. تبدأ الورقة بعرض لإشـكالية توجه الحكومة في مشـاركة القطاع الخاص في العملية التعليمية، ثم تقدم الورقة بدائل للسـياسـات المتوقع تطبيقها، وتنتهي الورقة بتوصـيات تقدمها المفوضـية المصـرية للحقوق والحريات لصانعي القرار والمهتمين بسياسات التعليم والمتخصصين في المجال.

المشكلة

ينتظم في التعليم ما قبل الجامعي في مصـر ما يقرب من 22.5 مليون طالب[4]، يدرس منهم ما يقرب من 20.5 مليون طالب بالتعليم العام والباقي بالتعليم الأزهري. ويمتلك التعليم الحكومي في مصـر 45279 مدرسة حكومية، و7385 مدرسة خاصة[5] يدرس بها حوالي 2 مليون طالب .

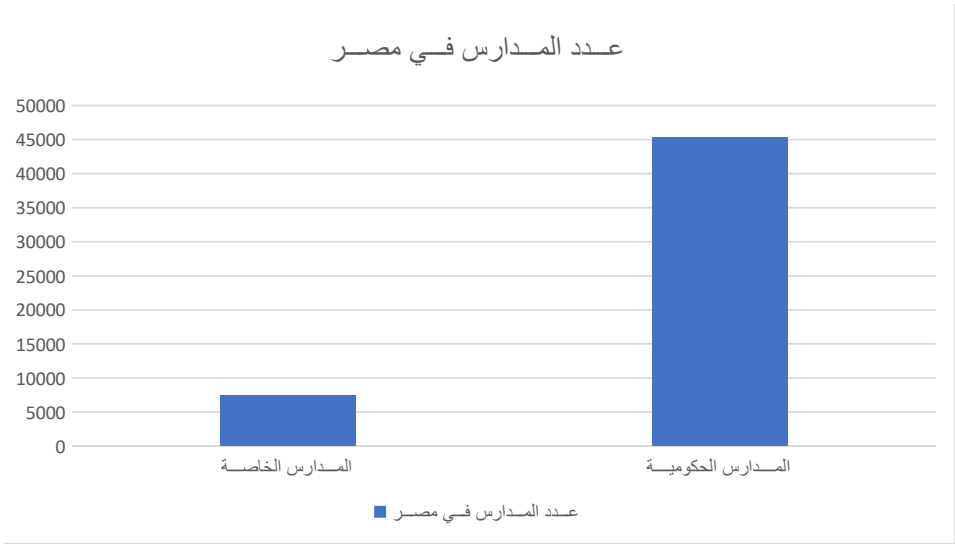

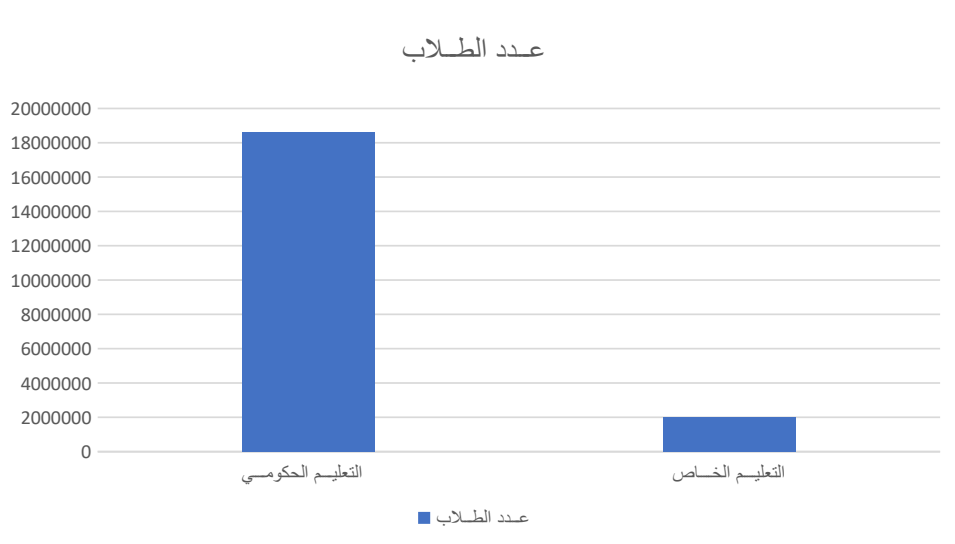

[4] هبة حسام.2018. الإحصاء:22.5 مليون طالب بالتعليم قبل الجامعي عام 2016/ 2017 بزيادة 2.7%. اليوم السابع. 6 مارس. أخر وصول: 26 نوفمبر 2018. https://www.youm7.com/story/2018/3/11/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1-22-5-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D9%89-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2016/3688699

[5] هبة حسام. 2018. خريطة مدارس مصر.. 45 ألف مدرسة حكومية و7 آلاف خاصة لتعليم 20 مليون تلميذ. اليوم السابع. 24 مارس. أخر وصول: 26 نوفمبر 2018. https://www.youm7.com/story/2018/3/24/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9-%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%B3-%D9%85%D8%B5%D8%B1-45-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D8%A9-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%887-%D8%A2%D9%84%D8%A7%D9%81-%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9/3709806

فمع الصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها المواطنون حاليا وتدهور مستوى جودة التعليم في المدارس الحكومية ونقص الانفاق الحكومي على التعليم، أصبح الإنفاق على التعليم عبئ إضافي كبير يتحمل تكلفته المواطنون المصريون. وارتفعت نسبة الطلاب المتسربين من الدراسة لأسباب أحداها تدني الوضع الاقتصادي للأسر المصرية وصعوبة الإنفاق على التعليم وعدم رغبة الأسرة في تعليم ذويهم. فحسب المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء جاءت نسبة المتسربين من المدارس لأسباب اقتصادية 17.8%. فمع تدهور الوضع الاقتصادي وارتفاع الأسعار ومتطلبات المعيشة وزيادة المصروفات الخاصة بالتعليم أصبح من الصعب استمرار الطلاب من الأسر الفقيرة في التعليم.[6]

على الجانب الأخر، ومع عجز الدولة في الالتزام بالاستحقاق الدستوري في الإنفاق على التعليم وعجز الموازنة العامة وتزايد بنود خدمة الدين في الموازنة العامة نتيجة الاقتراض الكبير من الخارج، تحاول الدولة السماح للقطاع الخاص بالتوسع في النظام التعليمي مع خفض دعم الدولة لقطاع التعليم وتقليص المخصصات المالية له. فالدستور المصري الزم الحكومة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي (لا يقل عن 2%) وما قبل الجامعي (لا يقل عن 4%) أي بمجموع لا يقل عن 6 %من الناتج القومي الإجمالي. وهو ما لم تلتزم به الحكومة المصرية، وعلى أثر ذلك فقد أصبح التعليم أحد أكبر الاستثمارات التي يتجه إليها القطاع الخاص على مستوى التعليم ما قبل الجامعي والتعليم الجامعي أيضًا. وذلك من خلال جذب الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المرتفع عن طريق تقديم خدمة تعليمية متميزة تتمتع بمستوى جودة أعلى من مثيلاتها الحكومية. يجدر الإشارة إلى أن الحكومة المصرية لا تنشر نسب الإنفاق التفصيلية على قطاع التعليم ما قبل الجامعي ونسب الإنفاق على العمليات التعليمية وحصة التطوير من أجمالي الإنفاق بما يخالف المادة (68) من الدستور المصري 2014 " المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم من رفض إعطائها، كما يحدد عقوبة حجب المعلومات أو إعطاء معلومات مغلوطة عمداً وتلتزم مؤسسات الدولة بإيداع الوثائق الرسمية بعد الانتهاء من فترة العمل بها بدار الوثائق القومية، وحمايتها وتأمينها من الضياع أو التلف، وترميمها ورقمنتها، بجميع الوسائل والأدوات الحديثة، وفقاً للقانون."

لم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بإنشاء مدارس دولية لمنافسة القطاع الخاص. فمع بداية العام الدراسي الحالي خططت الوزارة لإنشاء 10 مدارس دولية بالشراكة مع مؤسسة "المدارس الدولية في مصر" في عدد من المحافظات[7].وهو ما يعكس توجه

---

[6] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **تعداد مصر 2017**، ص3

[7] ياسمين محمد. 2018. بمصروفات 15 ألف جنيه.. "التعليم" تفتتح 10 مدارس دولية أكتوبر المقبل. مصراوي. 15 سبتمبر. أخر وصول: 29 نوفمبر 2018. https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2018/9/15/1427470/%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%88%D9%81%D8%A7%D8%AA-15-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%AA%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%AD-10-%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%B3-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A8%D9%84

الدولة للاستثمار في التعليم بدلا من توفيره للفئات المحرومة منه .

على مستوى القانون الدولي، للجهات الخاصة الحرية، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، في إنشاء المؤسسات التعليمية وإدارتها، حيث تخضع هذه الحرية للمتطلب الذي ينص بأن على الجهات خاصة أن تعمل وفق المعايير الدنيا التي تضعها الدولة، كما أنها ترتبط ارتباطا وثيقا مع التزام الدولة باحترام حرية الآباء في اختيار المدارس الخاصة لأطفالهم إذا كانوا يرغبون بذلك. يضمن اختيار الوالدين التعليمي بأن للعائلات الحق في اختيار التعليم الذي يتماشى مع المعتقدات الدينية والأخلاقية الخاصة بها. ولا ينص القانون الدولي لحقوق الإنسان بوضوح من هو المقدم المباشر للخدمات التعليمية، بينما ينص التعليق العام رقم 13[8] للجنة المعنية بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الفقرة 48 على ما يلي: " من الواضح أن المادة 13 تعتبر أن الدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التقديم المباشر للتعليم في معظم الظروف؛ وعلى سبيل المثال تقر الدول الأطراف بضرورة "إنشاء شبكة مدرسية على جميع المستويات".

وعليه، يجب أن تحترم الجهات الخاصة التي تقدم خدمات تعليمية الحق في التعليم، ويجب على الدولة ضمان أن تساءل جميع الجهات الخاصة التي تلعب دورا في توفير التعليم، وقد وضعت مبادئ توجيهية لتوفير إطار لتحديد دور الجهات الفاعلة الخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التعليم. انظر على سبيل المثال المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والتعليق العام رقم 16 للجنة حقوق الطفل بشأن التزام الدولة فيما يتعلق بتأثير قطاع الأعمال في مجال حقوق الطفل.

لكن تكمن الأزمة في شقين، الشق الأول هو احتمالية تخلي الدولة عن دورها في تمويل التعليم مما سينتج عنه تضرر للأسر الفقيرة والقطاعات المهمشة وما سينتج عنه من زيادة نسبة التسرب التعليمي من المدارس. والشق الثاني هو الرقابة من جهة الحكومة على المدارس الخاصة لمنع التجاوزات والتربح من التعليم. وتفيد التقارير على وجود أعداد كبيرة من الانتهاكات من المدارس الخاصة في مصر [9]، دون وجود رقابة محكمة من قبل وزارة التربية والتعليم مما سيحول دون ضمان جودة التعليم والتزام المدارس الخاصة بعدم التربح على حساب جودة التعليم بسبب السياسة التي تنتوي الحكومة تطبيقها بتعظيم دور القطاع الخاص في المنظومة التعليمية .

[8] المادة 13، العهد الدولي للحوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، متاح على الرابط التالي: http://hrlibrary.umn.edu/arab/b002.html

[9] يوسف أيوب. 2017. مافيا المدارس الخاصة تحتاج ليقظة الوزارة. اليوم السابع. 6 أغسطس. أخر وصول: 29 نوفمبر 2018.
https://www.youm7.com/story/2017/8/6/%D9%85%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D9%84%D9%8A%D9%82%D8%B8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9/3355151

سياسات بديلة

بداية هناك عدد من السمات العامة التي لا يجب أن تخرج عملية مشاركة القطاع الخاص في التعليم عنها، وذلك لكي لا تتحول هذه المشاركة لمسألة ربحية بعيدًا عن إعمال الحق في التعليم وتخلي الدولة عن دورها في تقديم الخدمة التعليمية.

وجود القطاع الخاص في النظام التعليمي لا يعكس بالضرورة خصخصة التعليم وتخلي الدولة عن دورها في تقديم الخدمة التعليمية. فمن الممكن أن تؤدي شراكة القطاعين الخاص والعام إلى توفير الخدمة التعليمية في المناطق التي تعجز الحكومة في الوصول إليها كما هو الحال في العديد من البلدان النامية. وسيحتاج ذلك إلى إعادة هيكلة سياسات الدولة الخاصة بالتعليم عن طريق إعطاء الأولوية لانتشار المدارس الحكومية والارتقاء بجودة الخدمة التعليمية التي تقدمها هذه المدارس. وذلك من خلال زيادة معدل الإنفاق الحكومي على التعليم بدلًا عن التمويل الذاتي من الأسر. كما حدث في دول شمال أوربا في القرن الماضي[10].

بصرف النظر عن حالات الشراكات بين القطاعين العام التي تهدف لدعم التنوع أو تنوع في سياقات محددة (مثل المدارس للأقليات)، يجب أن تؤدي الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى تدعيم إعمال الحق في التعليم الجيد المجاني في الحالات التي تكون فيها الدولة مفتقرة للقدرة الفورية على فعل ذلك بشكل جيد، والمساهمة في تعزيز هذه القدرات. وبالتالي، يجب أن تنظم الشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال إعادة تقييم حسب قدرات الدولة وتقييمها لصالحهم من حيث إعمال الحق في التعليم وأن تتوقف هذه الشراكات عندما لا تكون مفيدة أو عندما لا يمكن للدولة أن تقدم خدمة بدون هذه الشراكة. يجب أن تكون هناك خطة لتسليم المدارس في إطار ترتيب شراكة القطاعين العام والخاص إلى الدولة في أقرب وقت ممكن.

يجب أن يكون هناك إطار تنظيمي متين قبل أي شراكة بين القطاعين العام والخاص، فالشراكة يجب أن تتناسب بدقة ضمن هذا الإطار ويجب ضمان المصلحة العامة. يمكن أن يكون هذا تحديا حقيقيا، حيث أن الشركات والمنظمات التي تملك مصادر مادية كبيرة مثل الشركات متعددة الجنسيات تتفاوض مع الدول ذات القدرات المحدودة. من الأهمية أن يكون للدول أيضا قدرات لرصد وتعزيز الإطار التنظيمي واتفاقية الشراكة، ومساءلة الشركاء، حيث غالبا ما يتم تجاهل هذه النقطة، ولكن الحالات مثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في بعض الدول أثبتت مدى صعوبة وضرورة هذه النقطة. لا يمكن ولا ينبغي للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تستخدم كوسيلة سهلة للتنصل من المسؤوليات حيث أنها تتطلب جهودا كبيرة[11].

ويجب أن تكون جميع المناظرات والمفاوضات حول جميع بنود اتفاقيات شراكة القطاعين العام والخاص شفافة وعلنية، ويجب أن يتم تقييم الأثر على حقوق الإنسان لأي اتفاقية قبل وخلال

[10] سيلفان أوبري. 2016. متى يصبح تمويل الدولة للمدارس الخاصة انتهاك لحقوق الانسان؟. 5 يوليو. أخر وصول 30 نوفمبر 2018 http://www.right-to-education.org/ar/blog-1

[11] المصدر السابق.

الشـراكة. هذا التقييم يجب أن يتم من خلال مقيّمين مسـتقلين بشـكل شـفاف وعلني وبمشـاركة متلقين الخدمة، كما يجب استخدام التقييم بشكل مستمر وضبط السياسات على أساسه.

بناءا على ذلك تقترح المفوضـية المصـرية عددا من السـياسـات البديلة لمشـاركة القطاع الخاص في العملية التعليمية.

اولآ : إلزام عدد من المستثمرين في إنشاء مدارس القطاع الخاص بإنشاء مدارس بمصروفات مُخفضة بالمناطق المحرومة من الخدمة التعليمية أو التي تعاني من كثافة طلابية مرتفعة مقابل التصـريح لها بإنشاء مدارس خاصة أخرى استثمارية تستهدف المقتدرين.

إلزام مستثمري وملاك المدارس الخاصة في إنشاء مدارس برسوم مُخفضة في الأماكن التي تعاني من ارتفاع الكثافة الطلابية أو التي لا يوجد بها مدارس سـيعمل ذلك على تعزيز إعمال الحق في التعليم وخفض الكثافة الطلابية، بدلا من تركز المدارس في المناطق الحضرية بشكل مرتفع وسينتج عنه ارتقاء مسـتوى جودة التعليم في المدارس الحكومية. وهذه السـياسـة لا غنى في تطبيقها عن رقابة الدولة لهذه المدارس وعدم التهاون في محاولة تسـليع العملية التعليمية. كما يجب على الدولة دفع المصـروفات الخاصـة بالطلاب الغير قادرين جديًا على الإنفاق على تعليمهم في هذه المدارس.

المميزات :

1- خفض الكثافة الطلابية التي تعاني منها المدارس والمناطق ذات الكثافة الطلابية المرتفعة.

2- ارتفاع مستوى جودة التعليم في المدارس الحكومية.

العيوب :

1- قد يؤدي هذا الطرح إلى تسـليع العملية التعليمية في هذه المناطق في حال تراخت الدولة عن دورها في الرقابة على هذه المدارس.

ثانياً : إنشاء هيئة عليا لمراقبة أعمال المدارس الخاصة بمشاركة الحكومة والبرلمان ومنظمات المجتمع المدني وممثلين لأولياء الأمور والتلاميذ.

إن عملية الرقابة على عملية مشاركة القطاع الخاص في التعليم ستعمل على تقليص تسليع التعليم من خلال هيئة رقابية مُختصة بمستوى الجودة في هذه المدارس والمصروفات الدراسية.

المميزات :

1- مشاركة جهات فاعلة ومتعددة في عملية الرقابة على المدارس الخاصة ستعمل على تعزيز وصول هذه المدارس للأهداف التي وضعتها الدولة لمشاركتها في المنظومة التعليمية.

العيوب :

1- تتطلب أعمال هذه الهيئة وجود تشـريعات لتقرير أعمال المراقبة التي تقوم بها وأعمال تنظيمية وبيروقراطية قد تعوق أعمال المراقبة على المدارس الخاصة.

توصيات

تتقدم المفوضية المصرية للحقوق والحريات بمجموعة من التوصيات لصناع القرار بالحكومة المصرية ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لضـمان مشـاركة القطاع الخاص في التعليم تحت الضـوابط الدستورية والقانون الدولي لضمان الحق في التعليم وأعماله التي تلتزم الحكومة المصرية بتنفيذها.

1- يجب على الحكومة المصـرية توضـيح دور مشـاركة القطاع الخاص في العملية التعليمية في معرفه فيما إذا ما ستستخدم الشراكة لخصخصة أو لتعزيز القطاع العام.
2- على الحكومة المصـرية العمل على هيكلة شـراكات القطاعين العام والخاص لتعزيز النظام العام الخاص بالتعليم دون إتاحة المجال لوجود نظام تعليم خاص دون رقابة وتخلي الدولة عن دورها في دعم النظام التعليمي.
3- على الدولة اختيار الشـركاء المناسـبين في المشـاركة في دعم النظام التعليمي وعدم فتح المجال أمام أي مستثمر دون رقابة أو مساءلة.
4- يجب على الحكومة المصرية أن تبدأ في إنشاء منظومة مراقبة صارمة لهيئات التعليم الخاص لكي لا تخرج هذه الهيئات عن الأهداف التي وضـعتها الدولة لمشـاركتها في المنظومة التعليمية بما يعزز الحق في التعليم.
5- يجب على الحكومة المصرية وضع حد لمشاركه المدارس الخاصة على حساب تعزيز تفعيل الحق في التعليم وصيانة جدوته وتفعيل التزام الحكومة المصرية الدستوري في دعم نظام التعليم والحفاظ على مجانيته.
6- يجب على وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني إتاحة الميزانيات والحسـابات الختامية الخاصـة بها للجمهور أعمالًا بنص المادة (68) من الدستور المصري 2014.

خاتمة

قد ترى الحكومة المصـرية الحالية أن الإنفاق على التعليم في الوقت الحالي ليس بأولوية، وأن إنفاق المصـريين على التعليم الغير رسـمي من دروس خصـوصـية وغيره يجب توجيه هذا الإنفاق إلى الدولة والمدارس الحكومية، كما تسـتثمر الدولة في التعليم الخاص عوضًا عن إنشـاء المدارس بالأماكن ذات الكثافة الطلابية المرتفعة أو الأماكن المحرومة من التعليم. وذلك بالمخالفة للدســتور المصــري والاتفاقيات الدولية التي وقعت وصدقت عليها الحكومة المصرية.

لذلك على الحكومة المصــرية الالتزام بإعمال الحق في التعليم لتفادي تكلفة الجهل الذي يؤدي لتباطؤ عملية تنمية الدولة الاقتصــادية والاجتماعية. فســماح الدولة للقطاع الخاص أن يتوســع في المشــاركة في المنظومة التعليمية يجب أن يتم من خلال إعمال مبادئ الشــفافية والرقابة، وذلك دون أن تتخلى الدولة عن دورها في الالتزام بتوفير تعليم مجاني ذو جودة مرتفعة .